Wa3i Youth Platform

التوزيع الغير العادل للموارد (الثروة، السلطة & الدخل)

وانعكاسه على الاقتصاد والمواطن اليمني

التقريـــر القانونـــي

www.wa3ifound.org @Wa3iyouthplatform @Wa3iplatform

فهرس المحتويـــات

البيـــــــــان	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
مقدمة	4
لمحة عن اليمن	4
الموقع الجغرافي	4
الجزر اليمنية	4
الثروات	4
النفط	4
الموارد المعدنية	5
الأسماك	5
الأراضي الخصبة	6
البن اليمني	6
الغاز الطبيعي	7
الاقتصاد	7
تأثير الحرب الحالية	8
الإطار النظري للدراسة	10
أهداف الدراسة	11
فرضيات الدراسة	11
منهجية الدراسة	12
مصادر جمع المعلومات	12
مجتمع الدراسة	12
عينة الدراسة	12
الجدول الزمني	12
تحليل الدراسة	13
نتائج الدراسة	13
توصيات الدراسة	18
الخلاصة	19

الملخص التنفيذي

تطوَّرَ مفهو م عدم المساواة من وجهة النظر التقليدية الموجَّهة نحو النتائج، حيث تمَّ استخدام الدخل بوصفِهِ بديلًا عن الرفاهية. ويقر المنظور الموجَّهُ نحو الفرصة بأن ظروف الولادة ضرورية لنتائج الحياة, وأن تكافؤ الفرص يتطلب نقطة انطلاق عادلة للجميع. وتاريخيًا، كانت نظرية التنمية غير مهتمة بالمساواة في الدخل، بقدر ما أثّرت أو تأثّرت بالنمو الاقتصادي لمتوسط دخل الأمة.

وتُـعَـد اليمن من أفقر دول العالم، إذ يعيش حوالي 80% من إجمالي عدد سكانها تحت خط الفقر[1], ومنذ اندلاع الصراع الحالي عام 2015 وحتى الآن، يعاني سكان اليمن من أزمة اقتصادية خانقة, أدت إلى تضخم معدلات الفقر والبطالة وسوء الخدمات الصحية، وكذا تفشي الجرائم والسرقات في أوساط المجتمع اليمني.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوزيع غير العادل للموارد (السلطة، والفرص، والدخل), وانعكاسه على الاقتصاد اليمني واليمنيين, وقد اعتمدت الدراسةُ المنهجَ الوصفي التحليلي؛ لكونه مناسبا لهذه الدراسة، إذ إنه يقوم بوصف وتفسير الظاهرة موضوع البحث, ومن ثَمَّ يقدم المقترحات والتوصيات لحلها, أمَّا مصادر بيانات الدراسة فتنوعت بين المصادر الأولية, وتشمل: الاستبيان والمقابلات التي قام بها فريق الدراسة, وكذلك المصادر الثانوية: (كتب، ومجلات، ودراسات سابقة ..إلخ).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ التوزيع غير العادل للثروة يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة المواطن اليمني في مختلف أشكال الحياة: (الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية ..إلخ), وكذلك يؤدي التوزيع غير العادل للموارد إلى هجرة الكثير من اليمنيين إلى مختلف دول العالم، وهجرة الشباب اليمني إلى دول الجوار ومختلف دول العالم, وبخاصة أمريكا وأوروبا، وكذا توصلت الدراسة إلى وجود فجوة اقتصادية كبيرة بين الطبقات، وزيادة نسبة الفقر والبطالة, وبخاصة من سنة 2015 إلى الآن، وإلى ظهور الصراعات والحروب الحالية ..إلخ.

ووفقا للنتائج السابقة قدَّمت الدراسة مجموعةً من التوصيات أهمها: ضرورة اتباع منهجية واضحة للتوزيع العادل للموارد، والمساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة، والاهتمام بالإنسان؛ لكونه الشريان الأساسي في المجتمع والاقتصاد، وعدم تركز الثروة بيدِ فئاتٍ ومجموعات معينة من الشعب، وضرورة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص المتاحة للجميع.

Wa3i Youth Platform

1. **HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW** YEMEN (February 2021) www.unocha.org/yemen

مقدمة

يُـعَـد موضوع التوزيع غير العادل للثروات قضيةَ نقاشٍ عالمية، فبعض البلدان تمتلك ثروات نفطية، وبعضُها الآخَرُ يمتلك ثروات مائية، وبعضُها الآخر لديه ثروات بشرية، في حين أن بعض البلدان تكاد تكون فقيرةً؛ نظرًا لشحة الموارد والإمكانيات المتاحة لديها. وعليهِ يُـعَـد توزيع الثروات بأشكالها المتباينة من أكثر الأشياء التي تؤثر في مؤشرات الاقتصاد، حيثُ إنَّ الهدفَ الأساسيّ من علم الاقتصاد هو إتاحةُ الحلول التي توفِّرُ حياة هانئة للمواطن، وذلك من خلال التوزيع العادل للموارد, الذي يُعَد من أكثر الحلول التي سعَت إلى نهضة المواطن ورخاءِ حياته.

لمحة عن اليمن

الموقع الجغرافي:

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب آسيا، وتُشرفُ على مضيق باب المندب الذي يُعَد من أهم الممرات المائية في العالم، وهو يربط البحر العربي بالبحر الأحمر. ومِمَّا يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشارُ جزرها البحرية في مياهها الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر. ويحُد اليمنَ من الشمال المملكةُ العربية السعودية، ومن الجنوب خليجُ عدن وبحرُ العرب، ومن الشرق عُمان، ومن الغرب البحرُ الأحمر.[2] ووفقا للتقارير الدولية بلغ سُكَانُ اليمن حوالي 30 مليونًا و 800 ألفِ نسمة[3]

وتتكون اليمن من 22 محافظة، وعاصمتها صنعاء, ولكن في ظل الصراع الحالي تمَّ تحويل العاصمة إلى محافظة عدن.

الجزر اليمنية

تنتشر في المياه الإقليمية في اليمن كثير من الجزر, التي لها تضاريسُها ومُناخُها وبيئتُها الخاصة, وتقع أكثر هذه الجزر في البحر الأحمر, ومن أهمها: جزيرة كمران, وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش, وجزيرة ميون وهي ذات موقع إستراتيجي في مضيق باب المندب الذي يُعَد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر, أمَّا أهم الجزر اليمنية الواقعة في البحر العربي فهو أرخبيل سقطرى, الذي يتكوَّن من عدد من الجزر هي: جزيرة سقطرى, وجزر سمحة, ودرسة, وعبد الكوري, وتعَد جزيرة سقطرى أكبر جزر هذا الأرخبيل, وتتميز بتنوعها الحيوي, حيثُ تُقدَّرُ نباتات سقطرى البرية بحوالي 680 نوعًا.

Wa3i Youth Platform

الثروات

النفط

تمتلك اليمن موارد كافية من النفط والغاز الطبيعي تُلبّي الاحتياجات المحلية للبلاد, ويُصدّر جزءٌ منها للخارج، إلاَّ أنَّ اليمن لا تُعد مُنتِجًا رئيسًا للموارد النفطية مقارنةً بالدول الأخرى في الشرق الأوسط.[4]

---

[2] الجغرافيا و البيئة. المركز الوطني للمعلومات. (yemen-nic.info)

[3] **HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW** YEMEN (February 2021) www.unocha.org/yemen

[4] International - U.S. Energy Information Administration (EIA)

ويُشكّل النفط المصدر الرئيس لإيرادات اليمن، حيثُ يُمثّلُ ما يُقاربُ 70-75% من إجمالي إيرادات البلاد، كما يُمثل ما يُقارب 90% من إجمالي صادراته[5]، وتجدرُ الشارة إلى أنَّ احتياطي اليمن من النفط يزيد عن 4 مليارات برميل، كما تمتلك اليمن احتياطيًّا من الغاز الطبيعي يبلغ 490 مليارَ م3، وقد تمَّ إنشاءُ أوَّل مصنع للغاز الطبيعي المُسال في منطقة بلحاف عامَ 2009م[6]، وبحسب تقرير صَدَرَ عامَ 2010م، فقد صَدَّرت اليمن في ذلك العام ما يُقارب 6.9 مليارَ م3 من الغاز الطبيعي.

ووفقا للتقارير الدولية التي نشرتها سكاي نيوز الإماراتية وعددٌ من الصحف والمواقع الاخبارية، فإنَّ اليمن تمتلك بحيرات من النفط, وبخاصة في محافظتي (مأرب وحضرموت). وعلى الرغم من امتلاك اليمن لمخزون نفطي كبير إلا أنه لم يُكتَشف بعد.

وتعد محافظة مأرب من أقدم المناطق اليمنية وأكثرها أهمية, وهي تمتد على مساحة تُقَدَّرُ بـ17 ألفَ كم2، وتبعد عن العاصمة صنعاء بنحو 170 كم، وهي تحاذي شرقًا مُحافَظَتَي شبوة وحضرموت الساحليتين على بحر العرب, وتُحاذي من الناحية الجنوبية محافَظَتَي البيضاء وشبوة, أمَّا من الجنوب الغربي فتُحاذي أجزاءً من مديرية بني ضبيان شمال شرق محافظة صنعاء[7]. كما تمتلك محافظة مارب حضارة قديمة جدا، وتُعَد محطة أنظار الكثير من السياح في العالم المهتمين بمعرفة الحضارات القديمة، ويُعَد هذا الإرث التاريخي مصدر دخل للمحافظة أيضا.

الموارد المعدنية

تمتلك اليمن موارد معدنية ضخمة, بما في ذلك الفضة والذهب والنحاس والزنك والكوبالت والنيكل. وقد تمَّ ترخيص العديد من الشركات من أجل التنقيب عن العديد من رواسب المعادن في الدولة واستكشافها. وتقوم شركة كانتكس لتنمية المناجم الكندية باستكشاف رواسب الذهب في الحريقة منذ عام 2010. وقد وجدت شركة ثاني دوبي للتعدين في الإمارات العربية المتحدة بعض رواسب الذهب في وادي شاريس, التي قُدِّرَت بأنَّها تُنتِجُ 7 جرامات من الذهب لكل طن. وتشير بعضُ التقديرات إلى وجود 40 راسبًا للذهب والفضة في اليمن، وتمتلك منطقة ميدن أكبر الرواسب بحوالي 670 ألف طن, التي يمكن أن تنتج 15 جرامًا من الذهب, و11 جرامًا من الفضة.[8]

الأسماك

تمتلك اليمن ثروات سمكية طائلة، وتُعَد الأسماك اليمنية من أفضل أنواع الأسماك في العالم، على الرغم من نموِّ صناعات الصيد الحِرَفي والصناعي عالميًّا. وتُعَد مياه بحر العرب والبحر الأحمر وخليج عدن غنيةً بشكلٍ غير عاديٍ بمجموعة متنوعة من الأسماك والقشريات المرغوبة تجاريًّا, وكذلك تتمتَّعُ اليمن بأنَّ لديها وصولًا واسعًا إلى الموارد المائية والبحرية، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ صناعة صيد الأسماك في اليمن مُتخلِّفة إلى حد كبير, ويهيمن عليها صغار الصيادين الذين يستخدمون القوارب الصغيرة.

---

[5] (caveo.com.kw) ما هي الموارد الطبيعية الرئيسية لليمن؟ وتأثيرها على الاقتصاد - مدونة كافيو
[6] What Are The Major Natural Resources Of Yemen? - WorldAtlas
[7] (almayadeen.net) مأرب اليمنية.. العاصمة الثالثة ومخزن الثروات | الميادين
[8] What Are The Major Natural Resources Of Yemen? - WorldAtlas

تُنتِجُ اليمنُ سنويًّا أكثر من 800 طنٍّ من الأسماك, وهو ما يُعَد رُبُعَ القدرة الإنتاجية السمكية الحقيقية لليمن, وعلى الرغم من أنَّ المنتجات السمكية لا تمثل سوى 1.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليمن، إلا أنها تُعَد ثاني أكبر الصادرات بعد النفط والمنتجات النفطية.[9]

الأراضي الخصبة

تمتلك اليمن أكثر الأراضي خصوبة في شبه الجزيرة العربية, بمساحةٍ صالحة للزراعة تُقدَّرُ بحوالي 1.2 مليون هكتار, أو 2.4٪ من إجمالي مساحة الدولة. وقد بلغت أعلى قيمة للأراضي الزراعية على مدار 54 عامًا 3.12٪ من إجمالي الأراضي, وذلك في عام 1996. وتُعَد الزراعة واحدة من أبرز الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للبلاد, إذ تساهم بنسبةٍ 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي, ويشتغل بالزراعة ما يقرب من نصف السكان العاملين, وتُمارَسُ بشكلٍ رئيس في السهول الساحلية والمرتفعات والوديان والهضاب الشرقية.[10]

البن اليمني

يعد محصول البن اليمني من أشهر المنتجات الزراعية التي اشتهرت بها اليمن منذ القدم, وتكمن أهمية هذا المنتج في جودته العالية. وعلى الرغم من قِلَّةِ إنتاج مزارع البن في اليمن مقارنة بمناطِقَ أخرى في العالم, إلا أنَّ جودةَ البُنِّ اليمنيِّ تجعل منه المشروب المفضَّل لدى الكثيرين من عُشاق القهوةِ في العالم.

ويُعَد البُن اليمني من أفضل أنواع القهوة العربية, ويحتل مكانة عالية ومرموقة في قائمة أفضل أنواع البن في العالم, وتنال القهوة اليمنية إعجاب المتذوِّقين بشكل كبير, حيثُ يتم تصديره إلى كل بقاع الأرض, ودول الخليج العربي بشكل خاص.[11]

وعلى الرغم من أهميَّةِ البُنِّ اليمني عالميًّا، إلا أنَّهُ وبحسب إحصاءات الزراعة اليمنية لعام 2019، تُقَدَّرُ مساحة زراعة البن بحوالي 34 ألف هكتار فقط، ويبلغ حجم الإنتاج السنوي قرابة 20 ألف طن من البُن, في حين لا تتعدى نسبة ما يصل إلى السوق منه بين 3000 - 4000 طن سنوي.[12]

صورة لحقل النفط، محافظة مأرب، اليمن

[9] What Are The Major Natural Resources Of Yemen? - WorldAtlas
[10] Yemen - Agriculture, forestry, and fishing | Britannica
[11] Saba Honey (tjaraa.com) - من اجود انواع البن اليمنى | افضل انواع القهوه اليمنيه | سعر البن اليمنى 8
[12] السيطرة على تجارة البن اليمني في القرن الـ20 | حلم أخضر (holmakhdar.org)

كما تمتلك محافظة مارب حضارة قديمة جدا، وتُـعَـد محطة أنظار الكثير من السياح في العالم المهتمين بمعرفة الحضارات القديمة، ويُـعَـد هذا الإرث التاريخي مصدر دخل للمحافظة أيضا

الغاز الطبيعي

وفقًا لتقرير نُشِرَ عام 2010 يمتلك اليمن احتياطيّ غاز طبيعي يبلغ حوالي 490 مليار متر مكعب, وفي العام نفسه صدَّرت البلاد حوالي 6.9 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال.

أدت وفرة الغاز الطبيعي في بلحاف إلى بناءِ أول محطة لتسييل الغاز في المنطقة عام 2009, وتتوقع الحكومة أن ترفُدَ خزينة الدولة بـ350 مليون دولار أمريكي من مشروع الغاز الطبيعي المسال, وأن تُنشِئَ أيضًا صناعة بتروكيماوية عاملة.[13]

الاقتصاد

تمتلك اليمن ثروات نفطية وبشرية وتاريخية وساحلية وسمكية تميزها عن غيرها من البلدان في المنطقة، وعلى الرغم من وجود هذه المقومات والثروات المختلفة، إلا أنَّ الشعب اليمني يعاني من ركود اقتصادي وتخلف و أزمة إنسانية وفقر ومعدل بطالة مرتفع، ووفقا للتقارير الدولية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، فإنَّ ما نسبته 66 % من سكان اليمن بحاجة ماسَّة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة.

وتستمد البلاد معظم دخلها من عائدات الضرائب، ومن أهمها الضرائب العائدة من صناعة النفط, بالإضافة إلى الضريبة المفروضة على الدخل الشخصي، وقد كان الدخل الناتج عن التعريفات الجمركية والضرائب الأخرى مصدراً رئيسا للدخل غير النفطي للدولة.[14]

[13] ما هي الموارد الطبيعية الرئيسية لليمن؟ وتأثيرها على الاقتصاد - مدونة كافيو (caveo.com.kw)
[14] Yemen - Trade | Britannica

عند النظر إلى الواقع اليمني، نجد أنَّ هناك توزيعًا غير عادل للثروة بين أفراد وطبقات المجتمع اليمني، خلقَ طبقاتٍ مسحوقةً بالفقر والمرض والجهل والحرمان من أبسط مقومات الحياة, في حين إنَّ هناك أفرادا ينتمون إلى أسر وعائلات لها نفوذ في السلطة, استحوذوا على النصيب الأكبر من ثروات البلد (السلطة، والنفط، والغاز، والمناصب، والفرص ..إلخ).

يعاني اليمنيون من مشكلات معيشية عدة, مثل: شحة المياة الجوفية, وعدم توافر المياه النظيفة الصالحة للشرب، حيثُ لا يستطيع معظم السكان الوصول إلى المياه النظيفة أو الحصول على الصرف الصحي المناسب. ويعيش عشرة ملايين شخص — أي ما يقرب من نصف السكان - دون طعام كافٍ, الأمرُ الذي تسبب في ارتفاع معدلات سوء التغذية بين أطفال اليمن, وهي أعلى المعدَّلات في العالم, حيثُ يعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة من حالاتِ التقزم, وكذلك تنتشِرُ عادة تزويج الفتيات قبل سن 15 عامًا, الأمرُ الذي يؤدِّي إلى حرمانِهنَّ من التعليم ويُعرِّضُهُنَّ لمخاطر صحية جمَّة. وتعاني شريحة النساء في اليمن من انتشار الأمية بما نسبتُهُ 49%. ويحتل اليمن المرتبة 140 من أصل 182 دولة على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[15].

وانطلاقا من التوزيع غير العادل للثروة والسلطة، بالإضافة إلى تركز السلطة والثروات بيدِ مجموعة قليلة من الأُسَر والشخصيات الاجتماعية والعسكرية التي تنتمي إلى قبيلة مُعيَّنة أو حزب سياسي مُعيَّن, حدثت ثورة الشباب أثناء ما يُسمَّى بـ(ثورات الربيع العربي).

تأثير الحرب الحالية

أثرت الحرب بشكل كبير على حياة اليمنين، ووفقا للتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (مارس 2021) فقد تقلَص حجم الاقتصاد اليمني إلى أكثر من النصف منذ بدء الصراع، ويعيشُ حاليًا أكثر من 80% من اليمنيين تحت خط الفقر. ويتمثّل هذا الانهيار الذي نشاهده بوضوح

[15] Aishwarya Bansal, Poverty in Yemen: An Exploration of Why the Country is So Poor (borgenproject.org). Retrieved on 24th December 2021.

فـي فقـدان الـدخل للكثيـر مـن الأُسَـر، وانهيـار العملـة اليمنيـة (الريـال)، والخسـارة فـي إيـرادات الحكومـة، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وقيود الاستيراد التي تشمل أيضًا الوقود. ويشير التقرير أيضا إلى أنَّ أكثر من 40% من الأُسَر اليمنية قد فقدت مصدر دخلها الأساسي.[16]

ترتبط أزمة الفقر والجوع المزمن في اليمن بالعنف، حيثُ قتلت الحرب الأهلية في اليمن، التي استمرت 18 شهرًا، 10 آلاف شخص، الأمرُ الذي زاد من مستوى الفقر بين السكان، ودفع البلاد نحو مجاعةٍ محقَقة، حيثُ يحتاج 80% من السكان إلى مساعدات إنسانية عاجلة[17]

كما أثّر الصراع المستمر بشكل مدمِّر على حياة المدنيين، فمنذ اندلاع الصراع، سُجِّلَت حوالي 230000 حالة وفاة، تشمل 131000 حالة وفاة لأسباب غير مباشرة، مثل: النقص في الغذاء، وانعدام الخدمات الصحية، وانهيار البنية التحتية.[18]

Wa3i Youth Platform

[16] مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (2021) خطة الاستجابة الانسانية، اليمن https://www.humanitarianresponse.info/operations/yemen

[17] Aishwarya Bansal, Poverty in Yemen: An Exploration of Why the Country is So Poor (borgenproject.org). Retrieved on 24th December 2021

[18] "Assessing the Impact of War on Development in Yemen," 22 April 2019. An independent report commissioned by the United Nations Development Programme (UNDP) in Yemen, available at https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/assesing-the-impact-of--war-on-development-in-yemen.html.

ارتفعت أسعار الغذاء والوقود بأكثر من 150٪, مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة.

انخفضت قيمة الريال اليمني بمقدار الثلثين في الشمال, وثلاثة أرباع في الجنوب, مقارنة بمتوسطات ما قبل الأزمة.

+2K

قُتِلَ أو جُرِحَ ما يُقارِبُ 2087 مدنيًّا عام 2020 فقط, كنتيجة مباشرة للصراع.

80%

يعيش 80٪ من سكان اليمن تحت خط الفقر

40%

فقدت أكثر من 40٪ من الأسر اليمنية مصدر دخلها الأساسي[19]

الإطار النظري للدراسة

تضرر الاقتصاد اليمني، الذي كان ضعيفا بالفعل قبل النزاع، بشدة, ولم يعد لدى مئات الآلاف من الأسر مصدر دخل ثابت، ولم يتلقَ الكثير من الموظفين العموميين مرتبات منتظمة منذ عدة سنوات, الأمرُ الذي أدى إلى تهاوي اقتصاد البلاد المنهار أساسا, مِمَّا ضاعف الأزمة الإنسانية فيها.[20]

إنَّ استيلاء الحوثيين على السلطة, أو ما يُسمَّى بانقلاب 21 سبتمبر, يعد استحواذا على القرار السياسي في اليمن, وذلك بعد طردِهم للسلطات الحكومية من صنعاء[21], وفي هذا السياق رصد محرر "الثورة نت" 29 منصبا مهما من المناصب السيادية، وأخرى إيرادية قد مَنَحَت المُعيَّنين فيها الثراء

YEMEN HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW (2021)Yemen Humanitarian Needs Overview 2021 (February 2021) [EN/AR] - Yemen | ReliefWeb

19

[20] World Report 2020: اليمن | Human Rights Watch (hrw.org)

[21] استيلاء الحوثيين على السلطة - المعرفة (marefa.org)

الفاحش والسريع، حوَّلتهم إلى أقطاب اقتصادية حاكمة، إذ استأثرت عائلة عبدالملك الحوثي بـ 35% من هذه المناصب, وحاز المقربون منه بالمصاهرة 10%، ووُزِّعَت بقية تلك المناصب لحوثيي صعدة المقربين.[22]

ولم يكن الاتهام الضمني الذي وجهه القيادي الحوثي صالح هبرة لعبدالملك الحوثي بالاستئثار بالسلطة والثروة والقرار مجرد حديث فقاعي إثارة الرأي العام، أو ردًّا على حالة الإقصاء التي واجهها داخل الجماعة المدعومة من إيران، بل كان هبرة الذي شغل منصب رئيس المجلس السياسي للحوثيين يعني مايقول تماما. وهناك ثلاث مفردات (السلطة والثروة والقرار) أوردها هبرة ضمن منشور من 289 كلمة على صفحته في الفيسبوك، ولكنها لخصت الطريقة التي يدير بها عبدالملك الحوثي تقاسم كعكة المناصب الدسمة، وفق معايير عنصرية إقصائية وإستحواذية بحتة تمنح عائلته الأولوية، وتمنح المقربين من محافظة صعدة المرتبة الثانية.[23].

وقد قدَّمَ الإعلامي اليمني عبر برنامج "بالمسند" تفرد ميليشا الحوثي بالسلطة والثروة والقرار السياسي, وأنَّه قد تمَّ إقصاء أكثر من 200 ألف موظف يمني من وظائفهم في القطاعين الخاص والحكومي.[24]

وفي هذا السياق عرضت قناة المهرية تقريراً عن قيام المجلس الانتقالي بسلب أموال المواطنين وفرض الإتاوات والضرائب[25].

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوزيع غير العادل للموارد (السلطة، الثروة، الدخل،), وانعكاسه على الاقتصاد اليمني واليمنيين.

فرضيات الدراسة:

استندت الدراسة على الفرضيات الآتية:

- أدى التوزيع غير العادل للسلطة إلى ظهور الصراع والحروب والأزمات.
- أثر التوزيع غير العادل للثروة تأثيراً سلبيًّا على الاقتصاد والمجتمع اليمني.
- أدى التوزيع غير العادل للدخل إلى هجرة الشباب وظهور طبقات فاحشة الثراء, وأخرى فقيرة جدًّا.

Wa3i Youth Platform

[22] تقرير يرصد كيف انقلب الحوثي على شركاءه القدامى والجدد - العرش نيوز .."السلطة والثروة والقرار"العائلة تستأثر ب (alarshnews.net)

[23] تقرير يرصد كيف انقلب الحوثي على شركاءه القدامى والجدد - العرش نيوز .."السلطة والثروة والقرار"العائلة تستأثر ب (alarshnews.net)

[24] Bing video - آل الحوثي | عنصرية داخل العنصرية

صلاح بادي قناة المهرية 21.03.2021 ،

Bing video - تجريف الانتقالي للموارد الاقتصادية وأثره على حياة المواطنين | التاسعة

[25]

منهجية الدراسة

بعد الاطلاع على التقارير والدراسات السابقة، تـمَّ تصميم استبيان لجمع بيانات الدراسة، وكـذلك تـمَّ إجراء المقابلات لشخصيات اجتماعية وسياسية, وبعـض الموظفين فـي جهـات حكوميـة والقطـاع الخـاص ومنظمات المجتمع المدني. والرسم البياني الآتي يوضح منهجية الدراسة:

رسم بياني رقم (1)

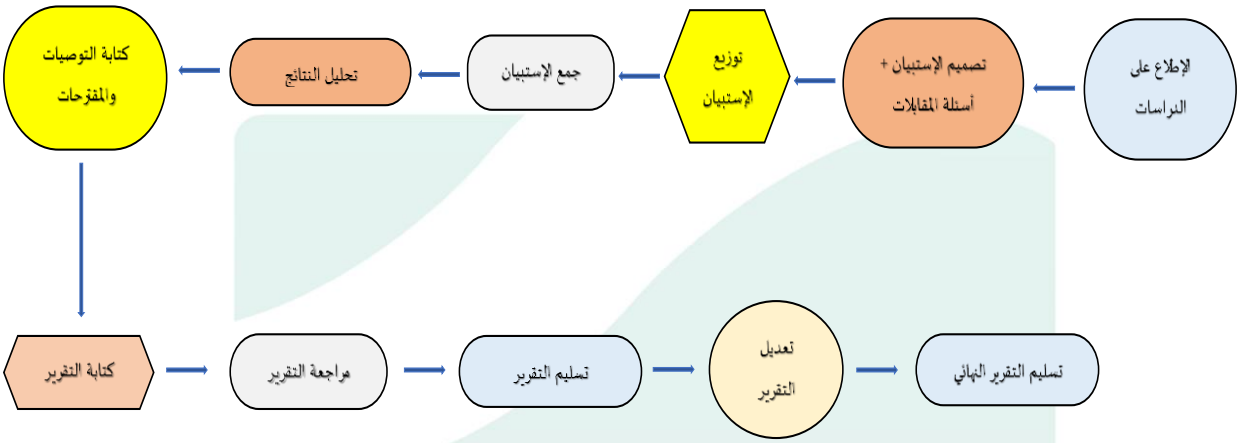

مصادر جمع المعلومات

اعتمدت الدراسة فـي جمـع معلوماتهـا علـى مصادر البيانـات الأوليـة, وتشـمل الاسـتبيان والمقابلات التـي قـام بهـا فريـق الدراسـة, وقـد تـمَّ إعـداد الاسـتبيان وعرضـه علـى مُحكِّمـين متخصصـين فـي مجـال الاقتصاد والتنمية, ثم تمَّ توزيعُهُ بشكل نهائي على أفراد وعينة الدراسة, وكـذلك تـمَّ النـزول الميـداني لمقابلة بعض الدكاترة والمتخصصين والباحثين فـي هـذا المجال. واعتمـدت الدراسة أيضًا علـى المصادر الثانوية لجمع المعلومات, وتشمل: (الكتـب، والمجـلات، والأدبيـات والدراسـات سابقة ..إلـخ)، وكـذلك تـمَّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي: (موافق جدا، موافق، محايد، غير موافق جدا، غير موافق).

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع الباحثين والأكاديميين والناشطين والناشطات والموظفين في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ..إلخ.

Wa3i Youth Platform

عينة الدراسة

تم توزيع الاستبيان وإجراء المقابلات مع مديرين وموظفين فـي القطـاع العـام والخـاص، وصُنَّاع قـرار، وناشـطين وناشـطات، وأكـاديميين متخصصـين فـي مجـال الاقتصـاد، والمسـاواة الاجتماعيـة، وبعـض الباحثين ..إلخ, بما نسبته 29.4% من الإناث, و 70.6% من الذكور.

الجدول الزمني

تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من 15 نوفمبر 2021 إلى 28 ديسمبر 2021 .

تحليل الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات والمعلومات التي تمَّ جمعُها على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث يُـعَـد من البرامج الحديثة المستخدمة في تحليل البيانات والمعلومات وعرضها بطريقة أفضل وأسهل, بالاضافة الى استخدام الرسومات البيانية لعرض البيانات والمعلومات بشكل تفصيلي.

توزيع أفراد الدراسة بحسب النوع

رسم بياني رقم (2)

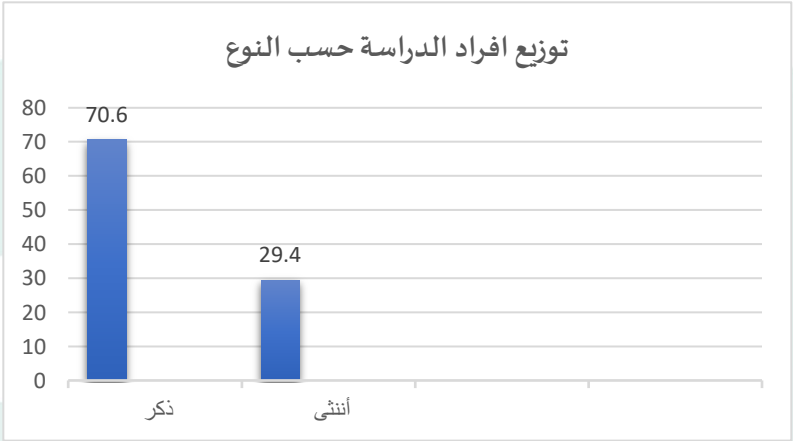

نتائج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدرا سات السابقة والمقابلات التي تم إجراؤها مع العديد من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال، تمَّ التوصل إلى النتائج الآتية:

أثر التوزيع غير العادل للسلطة على الاقتصاد اليمني

من خلال تحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد الدراسة، يتبيَّنُ أن معظم أفراد الدراسة موافقين بشدة على أن التوزيع غير العادل للسلطة أثر بشكل سلبي على الاقتصاد اليمني، حيثُ حصلت هذه العبارة من الاستبيان على نسبة 100%، من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (3)

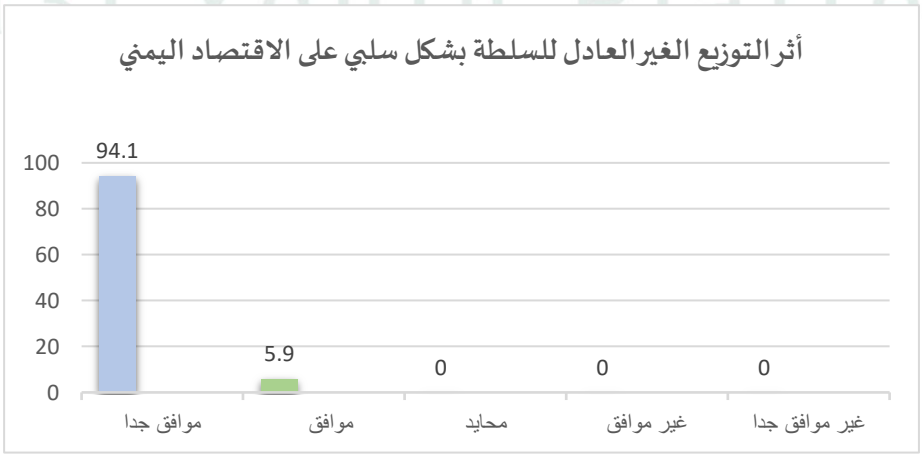

يتبيَّنُ من الرسم البياني أعلاه أنَّ عينة الدراسة موافقة بشدة على الأثر السلبي للتوزيع غير العادل للسلطة على الاقتصاد اليمني بما نسبته 100% من إجمالي عدد المستجيبين أفراد الدراسة, الأمرُ الذي أدى التوزيع غير العادل للسلطة الى ظهور الصراع الحالي والحروب.

رسم بياني رقم (4)

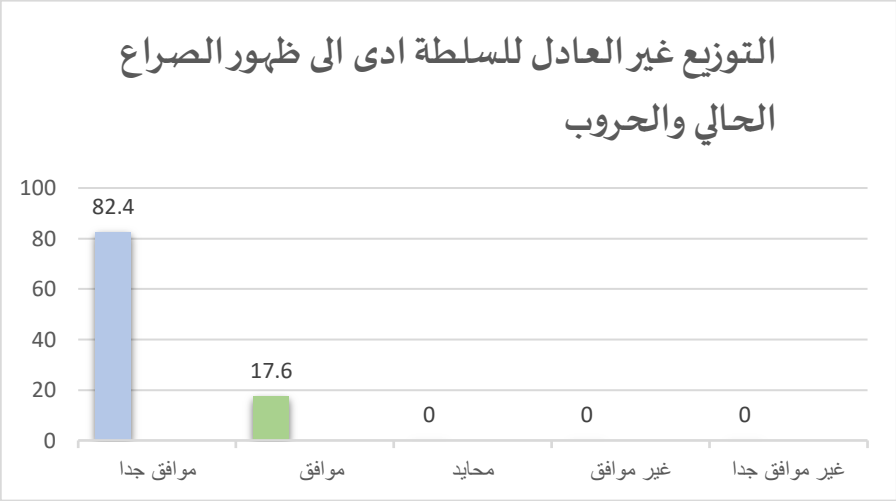

أثر التوزيع غير العادل للسلطة على المواطن اليمني

- أثر التوزيع غير العادل للسطلة بشكل سلبي على المواطن اليمني، حيث حصلت هذه العبارة على نسبة 100% من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

لقد أثر التوزيع غير العادل للسلطة بشكل سلبي على حياة المواطن والمجتمع اليمني أيضًا، ونتيجة لذلك هاجر معظم الشباب والمثقفون والمتعلمون ورؤوس الأموال والنخب السياسية الى دول العالم، ونتج عن هذا التوزيع غير العادل حرمان الكثير من الشباب (الذكور والإناث) من مختلف المناصب القيادية المهمة في الدولة، وكذلك أدى إلى سوء الإدارة الذي نتج عنه مشكلات كثيرة منها: الركود الاقتصادي، وتذبذب العملة، وظهور الصراع الحالي والأزمات والحروب، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بين أوساط المجتمع اليمني، ووجود طبقات غنية وأخرى فقيرة ..إلخ.

رسم بياني رقم (5)

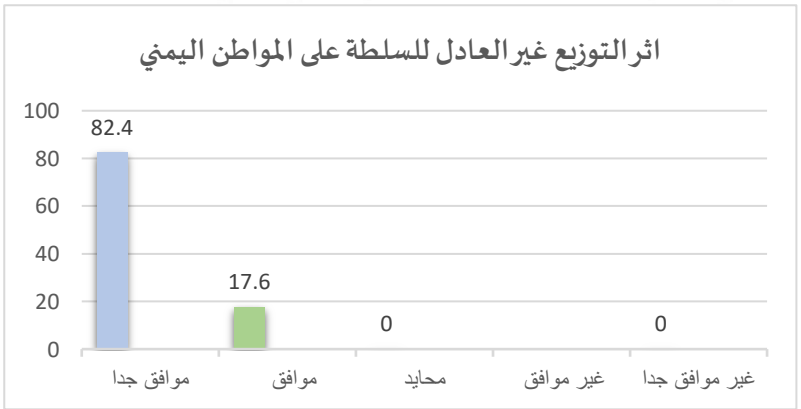

Wa3i Youth Platform

أثر التوزيع غير العادل للسلطة على المرأة اليمنية

- أدى التوزيع غير العادل للسلطة إلى إقصاء المرأة من السلطة في اليمن، وهو ما أكَّدته نتيجة الاستبيان بنسبة 82.3%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (6)

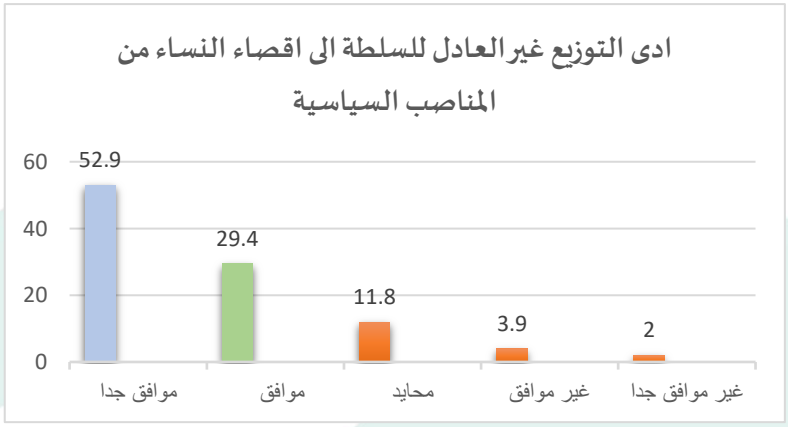

أدى التوزيع غير العادل للسلطة إلى إقصاء المرأة من السلطة؛ وربما يعودُ ذلك إلى أنَّ اليمن إحدى دول العالم الثالث التي يستحوذ فيها الرجال على المناصب السياسية والقيادية بشكل أكبر من النساء، ولأنَّ مجتمعات اليمن قبلية، لا تُفضِّلُ أن تقوم المرأة اليمنية بأدوار قيادية في السياسة أو الاقتصاد، ولذلك نجِدُ أنَّ أغلبَ الأحزاب السياسية اليمنية لا تمنح المرأة مكانا مهما في صناعة السلام, أو القرار السياسي, ولا تسمح لها بمشاركة الرجل في بناء الدولة.

أثر التوزيع غير العادل للدخل على الاقتصاد اليمني

- أدى التوزيع غير العادل للدخل إلى ظهور طبقات غنية وطبقات أخرى أشد فقراً، وقد حصلت هذه العبارة من الاستبيان على نسبةٍ بلغت 82.3%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (7)

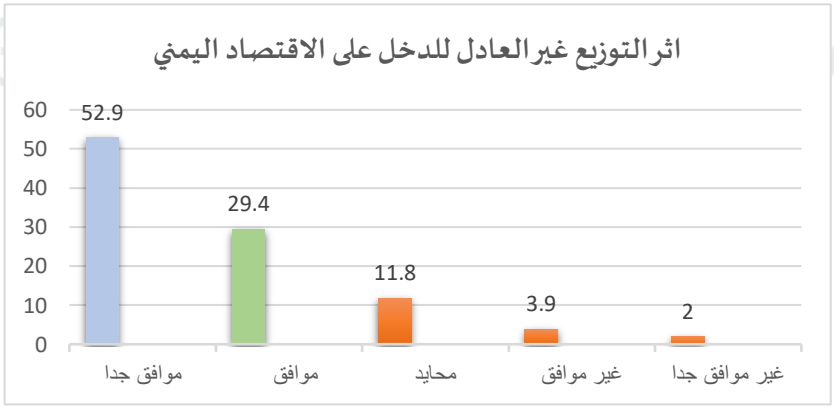

أثر التوزيع غير العادل للدخل على النساء

من خلال الإحصائيات والتقارير التي تنشرها جهات محلية ومنظمات دولية حول معدل الدخل للذكور مقابل الإناث، نلاحظ أن الذكور يحصلون على فُرَص عملٍ ودخلٍ أعلى من النساء في اليمن، وبحسب نتائج الدراسة التي قام بها الباحث، وهو ما يؤكده 70.6%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (8)

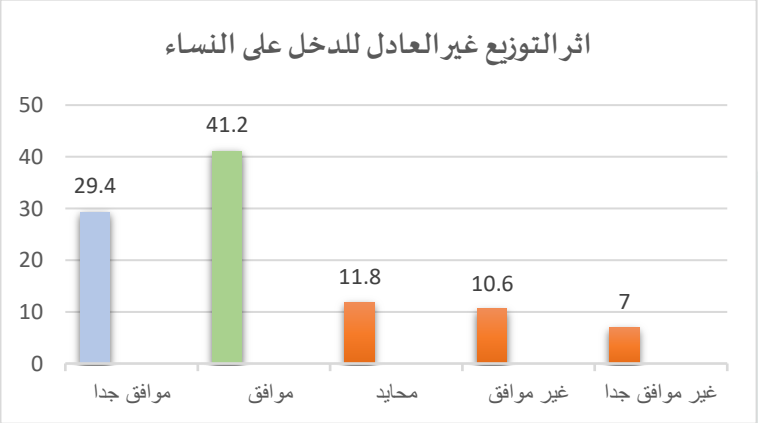

وقد أدى التوزيع غير العادل للدخل إلى وجود نسبة كبيرة من النساء الأشد فقراً في أوساط المجتمع اليمني، وهذه النتيجة مطابقة للتقارير الدولية الصادرة عن الأوتشا 2021م.

أثر التوزيع غير العادل للثروة على الاقتصاد اليمني

على الرغم من امتلاك اليمن ثروات نفطية ومعدنية وزراعية وغيرها من المقومات الاقتصادية الأخرى، إلا أن اليمن تُعَد من أفقر دول العالم؛ وذلك بسبب التوزيع غير العادل للثروة، ومن خلال نتائج الدراسة التي قام بها الباحث، نلاحظ أن آراء أفراد الدراسة أتت على النحو الآتي:

- أثر التوزيع غير العادل للثروة بشكل سلبي على الاقتصاد اليمني، وقد حصلت هذه العبارة على نسبة 94.1%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (9)

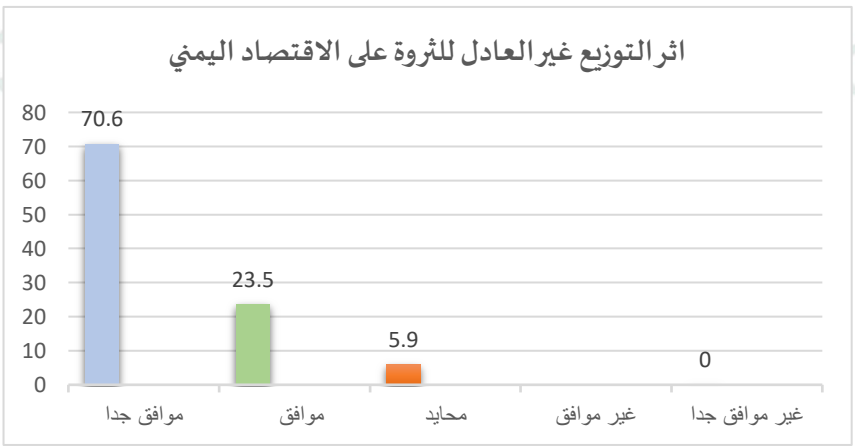

- أدى التوزيع غير العادل للثروة إلى استحواذ مجموعة معينة من الشعب في مناطق الثروات على الحكم والسلطة، وقد حصلت هذه العبارة على نسبة 88.2%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (10)

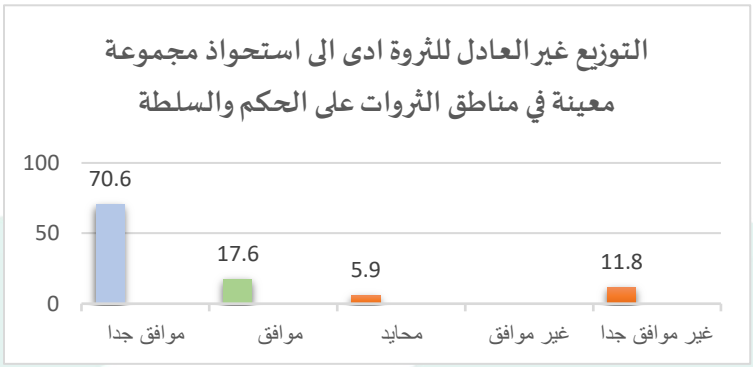

- أدى التوزيع غير العادل للثروة إلى وجود محافظات غنية وأخرى فقيرة.، وقد حصلت هذه العبارة على نسبة 76.4%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (11)

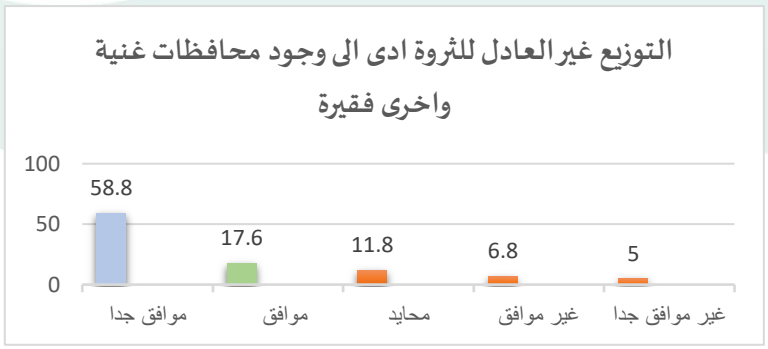

أثر التوزيع غير العادل للثروة على المواطن اليمني

أدى التوزيع غير العادل للثروة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وظهور السرقات والجرائم، وانعدام القيم والمبادئ الإنسانية السامية، وكذلك ارتفاع معدلات الطلاق والهجرة في أوساط المجتمع, وقد حصلت هذه العبارة على نسبة 100%. من إجمالي عدد المستجيبين من أفراد الدراسة.

رسم بياني رقم (12)

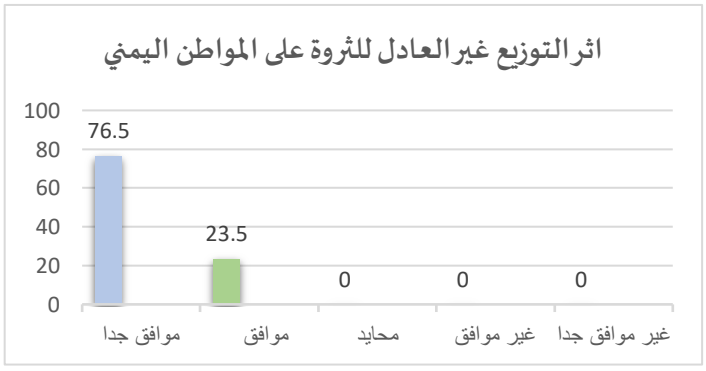

أثر التوزيع غير العادل للثروة على النساء

إنَّ طبيعة تكوين المجتمع اليمني القبلية لا تسمح للمرأة اليمنية بالحصول على ثروة تمكِّنها من العيش بكرامة، فنجد أنَّ بعض الأسر اليمنية لا تعطي المرأة نصيبَها من الميراث، كما أنَّ هناك كثيرًا من النساء اليمنيات الموظفات يتم الاستحواذ على رواتبهن وحرمانهن من التصرف فيها من قِبَل رجال الأسرة، وهذه السلوكيات كان لها نتائج عكسية على المرأة اليمنية وحياتِها, وجعلها تعيش حياة الفقر والحاجة, وقد جاء الواقع متطابقا مع رأي ما نسبته 70.6% من أفراد الدراسة الذين يوافقون على العبارة القائلة: "أدى استحواذ الرجال بشكل كبير على ثروات الوطن إلى وجود طبقة كبيرة فقيرة جدًّا من النساء".

رسم بياني رقم (13)

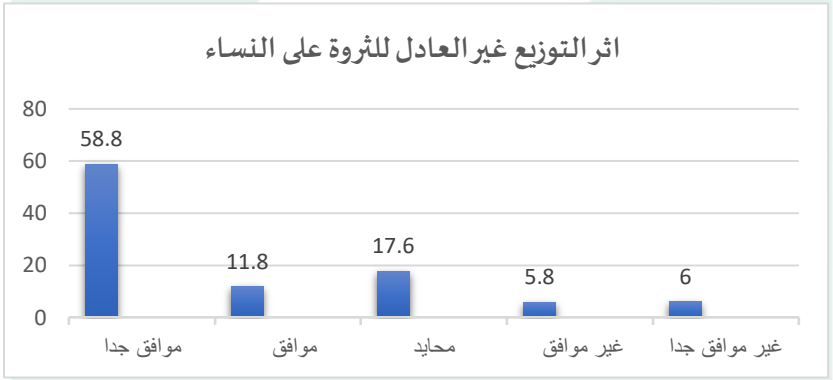

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- الاهتمام بالإنسان؛ لكونه الشريان الأساسي في المجتمع, والعنصر المهم والرئيس لبناء الاقتصاد.
- ضرورة تطبيق المساواة والتوزيع العادل للسطلة ؛وذلك لضمان مشاركة جميع فئات الشعب والمكونات السياسية والاجتماعية في صنع القرار.
- عدم اتباع سياسة الإقصاء؛ حتى لا تستمر الصراعات والحروب والأزمات داخل المجتمع اليمني, شمالًا وجنوبًا.
- ضرورة إشراك النساء في السلطة والمناصب السيادية المهمة؛ وذلك لخلق توازن وتكافؤ للفرص, وتشجيعًا للنساء على صنع القرار والمشاركة في العملية السياسية وبناء السلام.
- يجب ألَّا تستحوذ مجموعة معينة أو حزب معين على السلطة؛ حتى لا تتكرر الأخطاء السابقة التي أدَّت إلى ظهور الصراعات والحروب، وسوء الادارة، وسوء الاستغلال للموارد، والركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ..إلخ).

- ضرورة اتباع منهجية واضحة للتوزيع العادل للموارد، بحيث يضمن الجميع الحصول على الفرص المتاحة في الإنتاج والتصنيع والدخل والعيش الكريم.
- المساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة, وعدم تهميش طبقات أو فئات معينة من الشعب.
- عدم تركز الثروة بيد فئات ومجموعات معينة من الشعب؛ وذلك تفاديًا لعدم تكافؤ الدخل بين الطبقات، الأمرُ الذي يؤدِّي إلى ظهور طبقات غنية وأخرى فقيرة، وللإسهام في اختفاء طبقات محدودي الدخل, ورفعهم إلى مستوى معيشي أفضل.
- المساواه في تحقيق الفرص والدخل للجميع؛ حتى لا تستمر هجرة الشباب والعقول النيرة الى البلدان الأخرى.
- يجب دعم الحكومة للمحافظات الفقيرة التي تعاني من شحة الموارد والمصادر, وذلك من خلال خلق فرص عمل فيها, وتأسيس القطاعات الإنتاجية والصناعية والسياحية المختلفة؛ لإيجاد مصادر دخل لهذه المحافظات، مثل: الاهتمام بالسياحة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في التكنولوجيا ..إلخ.
- دعم المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة, التي لها دور مهم جدا في خلق فرص عمل للشباب, والحد من الفقر والبطالة في البلد.
- محاربة الفساد والعمل على اتباع سياسة الإصلاح المالي والإداري في كل أجهزة الدولة.
- الاهتمام بالشباب؛ لكونهم العنصر المهم والأساسي في التنمية.
- الاهتمام بالاستثمار في التكنولوجيا الحديثة؛ لكونها أداة فعالة لخلق فرص عمل واستقطاب العملات الأجنبية.
- الاهتمام بالزراعة؛ لكونها تعمل على خلق فرص عمل, وتحُد من الفقر والبطالة وبخاصة في المناطق الريفية، وتعمل على استقطاب العملات الأجنبية من خلال الصادرات للبلدان المجاورة والأجنبية.
- الاهتمام بالثروة السمكية, وتقديم الدعم المالي والتدريب للصيادين وحمايتهم؛ لأنَّ هذا القطاع يُعَد شريانًا أساسيًّا للتنمية والاقتصاد في اليمن.

Wa3i Youth Platform

الخلاصة

تمتلك اليمن مقومات اقتصادية كبيرة, منها: (السياحة، وتراث الحضارات اليمنية السابقة، والشريط الساحلي، والثروة السمكية، والجزر اليمنية، والموانئ، والزراعة، والنفط، والغاز، والثروات المعدنية, والموقع الإستراتيجي ..إلخ)، وعلى الرغم من كل هذه الموارد والمقومات الاقتصادية إلا أنَّ اليمن يُعَد من أفقر دول العالم؛ وذلك بسبب سوء الإدارة، وسيطرة مجموعة معينة من الأفراد على السلطة والثروة.

ومن خلال الاطلاع على الواقع اليمني وتقاسم الأحزاب والشخصيات الاجتماعية والعسكرية لجميع المناصب السياسية والقيادية في جميع أجهزة الدولة، نجد أن هذا التوزيع غير العادل للسلطة أدى إلى

إقصاء العديد من الشخصيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية, وقد أثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد اليمني, حيث غابت عن الساحة الاقتصادية اليمنية شخصياتٌ اقتصادية ومفكرون وخبراء ومستشارون اقتصاديون يمتلكون القدرة على إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية الحالية, وأهمها الارتفاع المستمر للعملات الصعبة في الجنوب, وبخاصة (الدولار والريال السعودي)، وفي الشمال كذلك, وإن كان سعر الصرف فيه مستقرًا نوعًا ما, إلا أنَّ غلاءَ الأسعار يفتك بالمواطنين فيه.

ومن أبرز أسباب هذا التوزيع غير العدل للسلطة هو تكوين المجتمع اليمني القبلي، إذ بحسب انتماء المواطن اليمني لقبيلة معينة يكمُنُ حظهُ في الحصول على فرص عمل ودخل أفضل مقارنة بالمواطنين الآخرين من القبائل والأسر الأخرى الأقل حظًا في امتلاك السلطة، فهناك قبائلُ وأُسَر معروفةٌ في اليمنِ يكفلُ الانتماء إليها بأن يعيش أفرادُها وأبناءُ شيوخِها حياة سعيدة، ويحصلون على مزايا معيشية وثراء وفرصًا ودخلًا عاليًا, وإن لم يكونوا يملكون المؤهلات العلمية والعرفية مقارنة بالآخرين من بقية أفراد الشعب.

ومنذ اندلاع الحرب في مارس 2015 وحتى الآن، نجد أنَّ سلطة الأمر الواقع في شمال اليمن (أنصار الله) يقومون بتسليم (نصف راتب) فقط سنويًّا لكل العاملين في كل أجهزة الدولة في كافة المناطق التي تحت سيطرتهم، وعلى النقيض من ذلك، يستلم الأفراد والأسر التي تنتمي إليهم رواتب ومكافآت وحوافز شهرية ..إلخ.

ومن خلال الاطلاع على التقارير الدولية، نجد أنَّ هناك فجوة اقتصادية كبيرة في الدخل بين أفراد الشعب، وهذا أدى إلى ظهور طبقات غنية وأخرى فقيرة، وأدى كذلك إلى غياب الطبقة المتوسطة التي تُشكِّلُ عنصر التوازن في الاقتصاد لأي بلد في العالم، وهو ما أيَّدهُ أفراد عينة الدراسة.

Wa3i Youth Platform